أول الكلام

مواكبة للتحديات الذي تشهدها الصحيفة والنقلة النوعية التي حققتها في ظل إدارة مهندس التجديدالأستاذ / أحمد الحبيشي رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير ، ونزولاً عند رغبة الجمهور الكريم . قراء صحيفة (١٤ أكتوبر) بتخصيص صفحة أسبوعية لمناقشة همومهم وقضاياهم وايصال شكواهم إلى جهات الاختصاص فقد لبينا ذلك الطلب واعتمدناها صفحة أسبوعية كما تمناها جمهورنا الكريم .

وحرصنا الشديد على أن تكون هذه الصفحة ذات رسالة إعلامية متزنة دفعنا لأن نختط لأنفسنا طريقاً يترجم تطلعات القارئ واحتياجاته ، نبتعد عن التلميح ونرفض التجريح ، نكتب عن الناس وللناس أنفسهم سنجعل من هذه الصفحة همزة وصل مع الآخرين ، سنتناول حياتنا بكل مافيها من آمال وآلام وأفراح وأتراح ، وسنرصد الأبعاد النفسية والاجتماعية لسلوكياتنا سلباً فننقدها وإيجاباً فنبرزها ، وسنصغي أسماعنا لشكاوى المقهورين ولنداء الملهوفين ولتأوهات الموجوعين فنرسلها إلى المعنيين – عبر هذا المنبر لدراستها والتفاعل معها ، وسيكون بنفس القدر أيضاً منبراً لإشاعة الفرح والبهجة والسرور في نفوسهم عند نشر بشائر الخير وتجاوب المعنيين مع رسائلهم وشكواهم ولن أخفيكم سراً .. فقدغمرتني حالة من الفرح والسرور الأسبوع الماضي وأنا أتلقى اتصالاً هاتفياً من الأخ / وزير العدل يؤكد إهتمامه ومتابعته الشخصية بقضية أحد المواطنين التي نشرناها الأسبوع الماضي ، وكم تمنيت لو كان صاحب القضية موجوداً إلى جانبي ليشاركني هذه الفرحة وهو يستمع إلى تجاوب الأخ الوزير مع شكواه ، فتحية للوزير وشكراً لأصحاب الضمير الحي ...

عبدالله بخاش

تفاعلاً مع مانشرته الصحيفة بشأن قضية المواطن / عبد الرزاق مهيوب

وزير العدل يصف القضية بالبشعة ويحيل القاضي للتحقيق

أكد معالي وزير العدل الدكتور / غازي الأغبري اهتمام وزارته ومتابعته

الشخصية لقضية المواطن / عبد الرزاق مهيوب الذي تعرض لاعتداءأثم بسكب ماء النار (الأسيد) عليه وهو في داخل سجن نيابة المسراخ ، نجم عنه اصابته بتشوهات وعاهات عميقة وكان المواطن / مهيوب قد ناشد الأسبوع الماضي عبر الصحيفة معالي الوزير / الأغبري بسرعة التدخل لإنصافه ورفع الظلم الواقع عليه جراء هذا الحادث البشع .

وقال الوزير في اتصال أجراه مع الصحيفة للتوضيح – لقد اطلعنا على ما نشر في صحيفتكم حول الاعتداء المؤلم الذي تعرض له المواطن / عبد الرزاق مهيوب ومناشدته برفع الظلم الواقع عليه ، ونود الإفادة والتوضيح بأن هذه الشكوى كانت قد وصلت إلينا عبر الاخ / عبد الوهاب محمود نائب رئيس مجلس النواب وعلى الفور وجهنا التفتيش القضائي بالتحقيق في القضية ونزلت اللجنة ورفعت إلينا تقريرها الذي اوصى بضرورة استدعاء القاضي للتحقيق معه من قبل هيئة التفتيش في صنعاء وأشار الوزير الأغبري إلى أن الموافقة قد تمت على استدعاء القاضي والتحقيق معه الأسبوع القادم حول مانسب اليه من تقصير في ضوء التقرير المرفوع من اللجنة المكلفة بالتحقيق .

ووعد الوزير بإتخاذ كافة الإجراءات القانونية الحاسمة بحق من تسببوا في حدوث تلك الجريمة التي وصفها بالجريمة البشعةوقال / إذا ماتبين أن ثمة تقصير أو إهمال أو إخلال من قبل القاضي بواجباته ومايفرضه القانون عليه من واجبات ترتب عليها إرتكاب الجريمة البشعة موضوع الشكوى فإننا لن نتردد في إتخاذ الإجراءات القانونية والتقدم بطلب إحالته إلى مجلس القضاء الأعلى لإحالته إلى مجلس المحاسبة ، كون الجريمة البشعة التي لحقت بالمواطن / عبدالرزاق مهيوب هي جريمة بشعة لاتقرها أي قوانين أو أخلاق.

مدرسة عريقة بحاجة إلى الترميم وانهاء أزمة الفصول الدراسية

الطلاب تتهددهم المخاوف فهل يطمئنهم المحافظ الدرة ؟!

ناشدت إدارة مدرسة عمرو بن العاص للتعليم الأساسي والثانوي بمركز المضاربة / لحج محافظ المحافظة العميد / عبد الوهاب الدرة بوضع حل لأزمة الفصول الدراسية التي تشكوها المدرسة منذ عشرات السنين، ودعته لزيارةالمدرسة للوقوف على معاناة الطلاب عن كثب والإطلاع على أوجه المشكلة والإحتياجات الضرورية للمدرسة.

وقال الأستاذ / أحمد علي النيش – مدير المدرسة الذي يشغل هذا المنصب منذ العام ١٩٨٢م أن المدرسة تأسست في عام ١٩٦٣م من قبل السلطة اللحجية وبخمسة فصول فقط ثم أضيف لها في الثمانينات أربعة فصول أخرى ، ومع تزايد أعداد الملتحقين بها من الطلاب وإرتفاع سقف التعليم فيها إلى المرحلة الثانوية لم يجد المعلمون أمامهم من طريق لتغطية العجز في الفصول سوى التعاون مع الأهالي لبناء (الديم والعرش) كحلول بديلة لأزمة المباني إلى حين إنشاء الفصول المتبقية ، لكن عملية إنشاء الديم والعشش المهترئة استمرت ولم تتوقف معها معاناة الأجيال من الطلاب إذا لم تشهد المدرسة منذ نهاية الثمانينات إنشاء أي فصل دراسي وحتى اليوم .

المدرسة في تكوينها الحالي تضم ثمانية فصول دراسية فقط ومثلها تقريباً أو أكثر (ديم وعرش) مبنية بالحجارة والطين وبالأخشاب وسعف النخيل ويحتشد فيها يومياً أكثر من الف طالب وطالبة يتلقون فيها تعليمهم الأساسي والثانوي في ظل المخاوف المناخية المحدقة بهم ، ويقول عنها مدير المدرسة ، إن الرياح والأمطار والحرارة والبرودة كلها عوامل مؤثرة سلباً على العملية التعليمية في المدرسة حيث لاتوجد فصول مناسبة تدفع عنهم جملة المخاطر والأضرار أو عدم الإستقرار النفسي والتعليمي للطلاب ، فالخوف مقيم في كل الفصول مره من تساقط الأخشاب وسعف النخيل بسبب هبوب الرياح والأعاصير ، ومره بسبب هطول الأمطار وجريان الأودية والشعاب ففي أثناء البرد يصاب الكثير من الطلاب بالمرض وأثناء المطر يفترشون الوحل ويتساقط المطر والبرد على رؤوسهم وأثناء الرياح لايسمعون صوت المعلم ، كما أن حركة المارة والسيارات تشغل الدارس والمدرس وتأخذ جزءاً من وقتهم ومن تحصيلهم .

ويذكر مدير المدرسة أن مكتب التربية والتعليم بالمحافظة سبق له إعتماد ثلاثة فصول مع ملحقاتها للمدرسة قبل عام ٢٠٠١م إلا أن ذلك لم ينفذ حتى اليوم تحت مبرر عدم وجود الإعتمادات الكافية لذلك ، وجرى متابعة صندوق التنميةالإجتماعي بعدن في ١٩٩٩م ومتابعة صندوق الأشغال العامة في ٢٠٠٢م ومتابعة منظمة اليونيسيف لكن الخلاصة في النهاية كما يقول الأخ / مدير المدرسة .. لاحياة لمن تنادي ، مجرد وعود لاتسمن ولاتغن من جوع !! ويبقى الإحتياج قائماً إلى إيجاد (١٦) فصلاً دراسياً مع ملحقاتها المختلفة والترميم العاجل للفصول القديمة قبل تساقطها على رؤوس الطلاب ومعلميهم ، والأمل معقود على درة المحافظة العميد / عبد الوهاب الدرة في تلبية نداء أبنائه طلاب وطالبات المدرسة .

ثلاث ويلات تحاصرهم

تلوث الماء، التربة، والتصحر محنة بني الحارث بالأمانة متى ستنتهي ؟!

تسببت مخرجات محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالأمانة في الاضرار بالبيئة والانسان في مديرية بني الحارث عندما أقاق الناس على خطر داهم يتهدد صحتهم وصحة اطفالهم وماشيتهم ودواجنهم ويضر ببيئتهم بزروعها وبترتها، بمياهها وآبارها وهم يشاهدون انسياح مياه الصرف المعالج المتدفقة في جرياتها دون رادع يردعها عن بيئتهم . هذه المشكلة كانت محل ورشة عمل نظمها المجلس المحلي بمديرية بني الحارث والمنظمات الأهلية العاملة في نطاقه الجغرافي حول (معالجة الآثار والمخاطر البيئية في المديرية وفيما يلي استعراض لأبرز جوانب واتجاهات المشكلة).

جذور المشكلة

شهدت مديرية بني الحارث بأمانة العاصمة في عام ١٩٩٨م حدثاً غير مسبوق في تاريخها وذلك بادخالها عصر شبكة الصرف الصحي وبقدر فرحة الناس في المنطقة بدخول ذلك العصر اذا بهم بعد ان تحول المشروع الى انجاز يرددون القول العربي الشائع (رب يوم بكيت فيه فلما صرت في غيره بكيت عليه) .

■ فـأي يوم هذا الذي بكى منه سكان بني الحارث ثم عادوا بعد ان ولّى يبكون عليه ؟

تقول المعطيات والحقائق ان الناس في المديرية مع بداية عقد التسعينات من القرن الميلادي الماضي افاقوا على حقيقتين مرتين :

١- تدفق مياه الصرف الصحي منطلقة من الروضة مارة بـ (بني حوات) أخذة في الاتساع على جانبي جريانها بحكم بالتنامي المستمر بكمياتها المتدفقة الى حد يوصلها الى اقصى شمال المنطقة (بني الحارث / بيت دغيش).

٢- تسرب مياه الصرف الصحي (العادمة / الغير معالجة الى الآبار القريبة من مجرى الوادي واضطرار السكان في هذه المنطقة الى اللجوء لشراء مياه الشرب المنقولة بواسطة السيارات (الوايتات) وعلى سبيل المثال لا الحصر فان سكان المنطقة الشرقية من الوادي (بيت قحيم – صالح قاسم- بيت الخاوي) يقدر – حينذاك- إجمالي المبالغ التي تنفقها الاسرة الواحدة في الشهر لشراء مياه الشرب بحوالي (٢٨٠٠-٣٠٠٠) ريال ، أما السكان في المنطقة الغربية من الوادي ونظراً لتلوث مياه الآبار القريبة من الوادي فانهم نتيجة لذلك كانوا يلجأون لسد حاجاتهم اليومية من الآبار الارتوازية البعيدة عن المنطقة الملوثة وعادة مايتم توفير المياه بواسطة النساء.

وفي هاتين الحقيقتين استشعر الناس خطراً داهما يتهدد صحتهم وصحة اطفالهم وماشيتهم ودواجنهم ويضر ببيئتهم بزروعها وبترتها، وبمياهها وآبارها وهم يشاهدون صباح مساء انسياح مياه الصرف الصحي الملوثة متدفقة في جريانها دون رادع يردعها أو صاد يصدها عن بيئتهم هذا فضلاً عن شعورهم بالخجل وهم يرون هذه المياه تستقبل وتودع القادمين والمغادرين عبر مطار صنعاء الدولي وقد ازكمت الرائحة انوفهم وخدش مرآها المشاهد الجمالية لصنعاء المدينة والانسان في اعينهم.

كان إدراك الناس الفطري ووعيهم المتنامي بفعل تراكم التجارب والموروث لديهم قد ولد عندهم قناعات بان التصحر وتلوث التربة وتلوث الماء " من الويلات البيئية التي قد تدمر الانسان وتزيله عن وجه الارض " فكانت منهم الحركة وكانت من رب العباد البركة ومن ولاة الامر جاء الحل وان كان مجيئه بعد أعوام عشرة.

جاء الحل وكانت بدايته ومنطلقه في ١٩٩٧/١/١٥م حيث تم إصدار القانون رقم (٦) لعام ١٩٩٧م بشأن اتفاقية القرض لمشروع محطة معالجة مياه مجاري صنعاء مابين بلادنا وصندوق الابك للتنمية الدولية.

وفي مايو عام ٢٠٠٠م اكتمل انشاء المحطة وبدأت في المعالجة لمياه الصرف الصحي (العادمة) وذلك حتى ديسمبر ٢٠٠٠م وحسب تأكيدات الخبراء والاختصاصين فان المحطة (صممت لتستوعب كحد اقصى نحو ٥٠٠٠ متر مكعب / يوم ، ومياه ذات اكسجين لازم حيوياً بقيمة ٥٠٠ مجم / لتر ومواد صلبة عالقة بنحو ٧٥٠ مجم / لتر وتقدر مياه الصرف الصحي المتدفقة للمحطة في الوقت الحالي بنحو ٧٠٠٠ مترمكعب / يوم ، وهذا يعني ان هناك زيادة في الحمولة بما يساوي ٤٠٪ من الطاقة القصوى التي صُممت عليها المحطة ، كذلك فان قيمة الاكسجين اللازم حيوياً والتي يصل الى المحطة تبلغ في المتوسط ١٠٨٣,٩ مجم / لتر اي انها تفوق القدرة التصميمية للمحطة بنحو ١٠٠٪.

التداعيات والآثار

١- انتشار المياه العادمة في مجرى الوادي عبر قناة ترابية مكشوفة تمر من بين القرى والمحلات الآهلة بالسكان والمناطق الزراعية وصولاً الى مديرية ارحب بطول يزيد عن ٩ كم فيما يبلغ عرض المنطقة التي تنتشر فيها المياه المعالجة عبر الشفاطات والقنوات البلاستيكية لما يزيد عن ٦ كم على جانبي القناة .

٢- تدفق الملوثات الصناعية المعدنية- الكيميائية- مخلفات المسالخ- مخلفات المستشفيات مخلفات محطات السروسي وتغيير الزيوت ومرورها جميعاً عبر المحطة دون معالجة كاملة. (على الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٣) لعام ١٩٩٩م الذي يشمل المواصفات والمقاييس لمياه الشرب والري والمواصفات القياسية للمياه العادمة الصناعية والتجارية والخدمية كما حدد القرار عدداً من المهام اهمها مراقبة الموارد المائية وحمايتها من التلوث ومراقبة المياه العادمة الخارجة من المصادر المختلفة .. إلا ان هذا القرار لم يصل الى حيز التنفيذ).

٣- تسرب المياه العادمة الى الخزان الجوفي عبر الطبقات المنفذة للمياه ممثلة بالقناة المكشوفة والمستنقعات والمسطحات المائية واختلاطها بالمياه الجوفية مما افقدها صلاحيتها للشرب بسبب زيادة الاملاح والنترات وجميع الملوثات .(من حيث نوعية المياه المستخدمة ومدى صلاحيتها للاستخدام الآدمي وخلوها من التلوث ، فلا توجد الى الآن دراسات متكاملة حول نوعية المياه وحماية الموارد المائية من التلوث كما لا يوجد حصر دقيق لمصادر التلوث سواء الطبيعي منها او ما ارتبط بالانشطة الانسانية المختلفة، ولم يتم تحليل الآثار الناتجة عن اي مصادر جرى رصدها كما لايتم مراقبة مواصفات مخرجات الصرف الصحي لا من المصانع ولا من اي مصدر اخر.

٤- تصحر الاراضي الزراعية التي غمرت بالمياه المعالجة اكثر من ثلاث مرات وفقدانها لخصوبتها.

٥-انتشار الامراض الجلدية والمعوية في الانسان والحيوان بصورة خطيرة وكذا انتشار الآفات الزراعية – في صورة وبائية- وارتفاع مستوى ضررها على النباتات وزيادة تكاليف مكافحتها وقد ظهرت آفات لم تكن موجودة في المنطقة مثل المن الاسود وغيرها.

٦- تدفق مياه الصرف الصحي منطلقة من الروضة ماره بـ (بني حوات) أخذة في الاتساع على جانبي جريانها بحكم بالتنامي المستمر بكمياتها المتدفقة الى حد يوصلها الى اقصى شمال المنطقة (بني الحارث / بيت دغيش).

٧-تدفق كميات كبيرة من الزيوت الى محطة المعالجة (حسب احصائيات رسمية يبلغ مايتم جمعه شهرياً من الزيوت ٥٠م٣).

٨- تدفق مخلفات المسالخ ومعامل الصناعات الكيميائية والمستشفيات وهي (المخلفات) مشبعة بالمواد الكيميائية والمستعمرات البكتيرية ومصادر التلوث البيولوجي وجميعها تعطل تشغيل محطة المعالجة وتفقدها القدرة على اداء وظائفها.

٩- انتشار الذباب والبعوض والقوارض الى جانب نمو مستعمرات مكروبية جرثومية مما ادى اصابة سكان المنطقة بالعديد من الاوبئة والامراض التي الحقت بالغ الضرر بصحتهم وهذا ما تؤكده المعلومات والتقارير الصادرة عن جهات موثوقة بها.

١٠- تدهور جودة الأراضي الزراعية وتراجع مستويات انتاجيتها بسبب تدفق المياه العادمة- قبل انشاء المحطة- وتفاقم تلوثها بالمياه حالياً مابعد انشاء المحطة - حيث يظن البعض ان المياه المتدفقة من الاخيرة مياه معالجة بينما هي في حقيقة الامر ليست كذلك حسب تقارير الخبراء الميدانيين.

١١- من خلال الدراسات والتحاليل التي اجريت لعينات من مياه الآبار الارتوازية الواقعة في المنطقة تبين انها تحتوي على مستويات عالية من التلوث البكتيرولوجي والنترات والفوسفات مما يشير بصورة اكيدة الى تلوث المياه الجوفية نتيجة تسرب المياه العادمة (سابقاً) وايضاً المياه المعالجة (حالياً) وتكمن خطورة تلوث الاحواض الجوفية بانها ليس لها القدرة الذاتية على التنظيف وبالتالي فان اصابتها بالتلوث يجعل تنظيفها صعباً وباهظ التكاليف (تقرير الوضع البيئي في اليمن لعام ٢٠٠٠م- مجلس حماية البيئة ص(٢٦/٢٥).

١٢- تدني وتدهور القيم الاجتماعية وضعف الوازع الديني لدى بعض المزارعين مما جعلهم يرجحون معاناتهم الاقتصادية وتلبية الضروريات المعيشية الى استخدام المياه المعالجة وري محاصيل زراعية بها رغم علمهم بعدم صلاحية استخدام هذه المياه لهذه الأغراض يقينهم بان هذا التصرف من المحرمات شرعاً لانه مبني على باطل- وما بني على باطل فهو باطل- وباقدامهم على هكذا تصرف انتشرت سمعة سيئة عن منتجات المنطقة بصفة عامة.. مما ادى الى إلحاق الضرر البالغ بالسواد الاعظم من المزارعين الذين يعتمدون في ري مزروعاتهم على المياه النقية المستخرجة من الآبار الارتوازية الخاصة بهم.

مخرج المشكلة

وحسبنا ماسقناه من تداعيات للمشكلة وآثارها وعز الاهتداء الى حلول ناجعة لها بالرغم من اياد كلت واصوات بحت واقلام نضبت والملفات اتخمت وتشبعت بالتوصيات والتقارير والمناشدات دون ان يثمر عن كل هذا مايرفع عن مديرية بني الحارث معاناتها.. بل وسيظل هذا المطلب على مشروعيته في مقام الغول والعنقاء والخل الوفي من حيث تحويله الى حقيقة ماثلة ذلك ان مساحة الحديث عن البيئة والحفاظ على سلامتها من التلوث يفوق كثيراً مساحة الاهتمام الفعلي.

ومن هنا لا مخرج لـ (بني الحارث) من محنتها دون مايلي :

١- مشاركة منظمات المجتمع الاهلية في المشروعات والبرامج البيئية باعتبارها (المنظمات) اداة فعالة لتحقيق رفع مستوى الوعي البيئي لدى الناس والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الاجيال في التعامل مع البيئة والموارد الطبيعية وهذا كله من شأنه تعزيز اكتساب المعرفة.

٢- إدراك حاجة المؤسسة المحلية للصرف الصحي " لتطوير صلاتها بالهيئة العامة للموارد المائية لكي تكون قادرة على تنسيق الجهود في مجالين اثنين:

أ- إعادة توزيع موارد المياه عندالاقتضاء.

ب- تصريف المياه العادمة التي تمثل اخطاراً بيئية وصحية محتملة إذا تركت دون معالجة وفرصة كمورد إضافي اذا عولجت بشكل صحيح واعيد استعمالها".

٣- أن ندرك جميعاً إدراكاً واعيا ومسئولاً جذلية " الترابط الشديد بين توفر المياه من جهة والصحة العامة والبطالة والفقر وتعليم الفتيات والتنمية عموماً من جهة اخرى".

واخيراً فـ " ان الامن المائي يشكل ركناً اساسياً من اركان الامن القومي لاي بلد وخصوصاً في بلد شحيح المياه كاليمن فالمياه علاوة على اهميتها لحياة الانسان تدخل في صلب عملية الانتاج الزراعي والنشاط الاقتصادي عموماً ولهذا فان شحتها وازدياد التنافس عليها يمكن ان يصبح مصدراً للاضطراب الاقتصادي والاجتماعي بما ينعكس على السلم الاجتماعي وبالتالي على الامن القومي خصوصاً وان اكثر من ٥٠ ٪ من القوى العاملة تعمل في القطاع الزراعي".

قال تعالى :" قل أرأيتم ان اصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماءٍ معين " (٣٠ الملك)

علاج مرضى الكلى ... وصراع من أجل البقاء !!

يواجه مرضى الكلى صعوبات عدة وعوائق في طريقهم الى العلاج الكامل ... فبعد ان يكتشف ان حالته متأخرة وفقدت كليته جميع وظائفها فعليه اما غسيل كلى بشكل دوري او زرع كلى وفي الاثنين يقع في المطب وبرغم وجود اجهزة غسيل كلى وامكانية اجراء عمليات زرع كلى محلياً ... الا ان اعدادهم كبيرة ومتزايدة امام الامكانيات المحدودة والشحيحة ... فيعيش في صراع من اجل البقاء... وهذا اصعب مايكون لمريض يحتاج الى الراحة والطمأنينة وليس الى القلق والانتظار والركض للحصول على دورة في الغسيل وتوفير الادوية من جهة التي تحرك دورة حياته ... ليعيش مع وضعه الصحي الجديدالذي يحتاج الى الكثير من الامور الاساسية من اجل البقاء... !!!

سنناقش هذه القضية الانسانية على جزئين ، نبدأ بالمرضى الذين يأخذون جلسات غسيل الكلى مع معاناتهم واحتياجاتهم، ونتناول في الجزء الثاني زارعي الكلى ومعاناتهم..

تحقيق/ وردة العواضي

(اعداد متزايدة)

هناك في عموم الجمهورية خمس مراكز كلى فقط في خمس محافظات فقط .. واعداد مرضى الكلى في تزايد ويتوافدون من جميع محافظات اليمن وكلهم يتركزون على هذه الخمس المراكز الموجودة في الخمس المحافظات والأجهزة قليلة لاتستوعب اعدادهم ، وبرغم هذا فهم يتكبدون مصاريف السفر والسكن الى جانب توفير العلاج الضروري لهم رغم ظروفهم المادية السيئة .. ففي العاصمة يكون التركيز على مستشفى الثورة والعسكري لتوفر فيها مراكز كلى وبقية المحافظات هي عدن والحديدة وحضرموت وتعز..

اما عدد المصابين بالفشل الكلوي ففي تزايد مستمر بشكل مخيف، حيث تم اجراء بحثي مسحي قامت به جمعية الرحمة الاجتماعية لمرضى الكلى العام الماضي مع الاشارة الى ان هذه الارقام ليست كل الارقام فهناك الارقام المجهولة وقد تكون الكبيرة .. !! يقول الاخ / أمين محرم الامين العام للجمعية :

" ان المعلومات التي تم الوصول اليها حتى الان ان اعداد مرضى الكلى منذ عام ١٩٨٠م حتى ٢٠٠٥م تزايدت واصبحت الزيادة المتوقعة في الشهر الواحد في عام ٢٠٠٥ (٣٨) حالة ، حيث بلغ عدد المصابين بالفشل الكلوي في العام الماضي (٤٥٦) حالة .. ففي عام ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ بلغ عدد المرضى ١٢ حالة ولم يكن هناك زيادة ، وفي عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٩ بلغ ١٢٢ حالة والزيادة السنوية للمرضى ١١٠ وفي عام ٢٠٠٠م ٥٥ حالة ولاتوجد زيادة وفي عام ٢٠٠١م ٦٣ حالة والزيادة ٨ حالات ، وفي عام ٢٠٠٢م ٩٥ حالة والزيادة ٣٢ حالة وفي عام ٢٠٠٣م ١٣٨ حالة والزيادة ٤٣ حالة وفي عام ٢٠٠٤م ٢٤٩ حالة .. واعلى نسب زيادة في اصابة المرض خلال السنة كانت ، في عامي ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م ١١١ حالة و٢٠٧ حالة وهذا الرقم الذي توصلنا اليه ليس الرقم النهائي فهناك اعداد مجهول بسبب عدم الوعي الصحي ومن يموتون ولايعلمون سبب مرضهم وهذه غالباً ماتحصل في القرى والمناطق النائية ! وما يجدر الاشارة اليه ان التزايد يشير الى تزايد مسببات الفشل الكلوي بسبب انتشار الملاريا في اليمن التي تعتبر اهم الاسباب للفشل الكلوي والطرش والاسهال الذي جهل الكثير ان هذه الامراض تقود الى الفشل الكلوي ، ثم يليها الضغط ، الحصى ، النزيف، التهاب اللوز، اكياس مائية، التهابات في الكلى ، السل، السكر، ضمور الكلى ، انسداد في المسالك البولية، الامراض ، عيوب خلقية مثل تكيس الكلى .. فيسبب عدم التشخيص المبكر تصل الحالة الى الفشل الكلوي.

(طابور طويل ينتظر دوره)

وعندما تدخل الى المستشفى الثورة بصنعاء تجد طابور طويل من المرضى يقفون امام مبنى مركز الكلى وينتظرون دورهم لاجراء غسيل الكلى او زرع الكلى (وتخيلوا نفس المنظر في بقية الاربع المحافظات).. فاعداد المرضى لاتستوعب عدد الاجهزة المحدودة التي تعمل ٢٤ ساعة على الدوام لتغطي العدد المهول .. لتنقذ حياتهم من الخطر..!!

يقول د/ عادل عبدالولي الهجامي استشاري الامراض الباطنية وامراض الكلى وزراعته بمستشفى الثورة بصنعاء ان عدد الجلسات المخصصة لمرضى الفشل الكلوي هي ثلاث جلسات في الاسبوع منتظمة و ٤ ساعات في الجلسة الواحدة وهذا متعارف عليه عالمياً مع الالتزام بالادوية الذي يكتبها له الطبيب ، لان الكلى فقدت وظائفها وجهاز غسيل الكلى يقوم بدورها لكن مايحصل عندنا بسبب الاعداد الكبيرة والاجهزة المحدودة يحصل المريض على جلستان في الاسبوع فقط وثلاث ساعات في الجلسة الواحدة وهي المتوفرة حسب امكانيات كما انه لايستطيع الالتزام بالادوية التي تعتبر عنصر ضروري لاستكمال علاجه ... وللعلم ان الاجهزة تعمل ٢٤ ساعة على الدوام وهذا سيؤثر على عملها في غسيل الكلى في الساعات التي تعمل بها الاجهزة حسب صناعتها هي ١٢ ساعة فقط..

(مركز واحد لا يكفي)

يقول د/ محمد عبدالسلام الشاعر استشاري باطنية وكلى في مستشفى الثورة « نحن بحاجة لفتح عدة وحدات غسيل الكلى في المستشفى الواحدة ويكون ذلك في جميع مستشفيات اليمن مثل الجمهوري والكويت وغيرها من المستشفيات ، وهذا مايفترض عمله مثل مستشفيات العالم وحتى نتمكن من استيعاب عدد المرضى وحتى لايكون في ضغط على مستشفى واحد وعلى مركز (وحده) كلى واحد . فمازال عدد مرضى الفشل الكلوي الذين هم بحاجة الى غسيل كلوي كبير وغير قادرين على استيعاب العدد حتى الان فهناك مركز واحد فقط في المستشفى الثورة ويجب ان نذكر ان مركز الكلى سابقاً كان اشبه بالمقبرة واصبح اليوم في احسن حال لكن المشكلة في تزايد اعداد المرضى مع اجهزة الغسيل المحدودة ولايزال امامنا الكثير يجب عمله لان العبء يزيد يوم بعد يوم ونعاني من زحمة شديدة كل يوم لدينا عشرين مريضاً على الاقل يحتاج الى غسيل وقبل ذلك كان هناك مركز كلى متكامل مع المحطة والتوصيلات كان يعمل لمدة عشرين علم وكان سيخفف عنا عبء الزحمة لو كان موجوداً الان ولكن ومع الاسف تم هدمه وتدميره بمحطته وتوصيلاته مما آثار استفزاز الاطباء وغضبهم من هذا العمل الذي يعتبر جريمة في حق المرضى المحتاجين لها بحجة بناء قسم اخر باطني ونحن بحاجة الى الدعم من جانب الحكومة متمثلة بوزارة الصحة وفاعلين الخير في توفير عدد كبير من أجهزة الغسيل في المركز، فالشركات عندها استعداد توفيرها مجانياً ولكن بشرط شراء المحاليل ومواد الغسيل منهم فهي مكلفة جداً.

ويقول د/ نجيب ابواصبع (اخصائي امراض الكلى بمستشفى الثورة): ان شراء المحاليل مكلفة جداً فالمستشفى تتكلف في الجلسة الواحدة ٤٠ دولاراً في الجلسة الواحدة غير تكاليف الطبيب والتمريض ، بمعنى ان المريض يعمل جلستين في الاسبوع بتكلفة ٨٠ دولاراً في الاسبوع ونحن نستقبل في المستشفى حوالي ١٠٠ حالة في اليوم بمعنى ان المركز يخسر ٤٠٠٠ دولار يومياً تقدمه مستشفى الثورة للمرضى وعن سبب هدم المركز السابق يضيف :" انه يعود بسبب الميزانية المحدودة لمستشفى الثورة وتكاليف وحدة الاستصفاء الدموي للمركز حيث كان عدد الجلسات في القسم الواحد ١٣,٠٠٠ جلسة في السنة وتم زيادته الى ٢٠,٠٠٠ جلسة في السنة، ووصلنا الان الى ٢٦,٠٠٠ جلسة في السنة وهذا يعني ان زيادة الجلسات تزيد من حجم الانفاق في مستشفى الثورة التي لها ميزانية محصورة .. وانا كنت واحد من الاطباء حرصا انا ومدير المستشفى في ذلك الوقت في التواصل مع الجهات المختصة في ابقاء المركز لكن كان الرد ان الاقسام الاخرى بحاجة الى التوسع الى جانب التكاليف !! وبالفعل لا يكفي مركز واحد لعدد سكان يبلغ ٢٢ مليون نسمة !!

ويضيف قائلاً : ويجب الاشارة أن قسم المسالك البولية سابقاً كان يبلغ ٢٦ سريراً وكان يجري عمليات فتح ومناظير والتفتيت يوم ويوم لا . اما الان بلغ ٧٦ سريراً وتجري العمليات يومياً من ١٠-١٥ عملية فتح ومناظير وتفتيت .

(ادوية غير متوفرة)

والى جانب جلسات غسيل الكلى الذي يقوم بها مريض الفشل الكلوي فهناك ادوية لابد ان يلتزم في اخذها حتى يكتمل علاجه، ولكن لايستطيع المريض الحصول على ادويته بسبب عدم توفرها من ناحية وبسبب ظروفه المادية السيئة فيكون كالذي ذهب الى البحر ورجع عطشاً .

ويؤكد د/ عادل عبدالولي عن ضرورة التزام المريض الذي ياخذ جلسات الغسيل بالأدوية الذي يكتب له الطبيب، والا فهذا سيعرضه لمضاعفات صحية !!

ويقول الاخ امين محرم .. ان الادوية الذي يحتاج اليها هي مثل علاج (الحديد) وهي ليست موجودة تماماً هنا ، والابركس الذي يبلغ قيمته (٢٢ $) وهي متقطعة وغير متوفرة ونطالب من وزارة الصحة توفيرها فهي مكلفة للمريض .. فهؤلاء المرضى من الطبقات الفقيرة غير القادرة على توفير هذه العلاجات وهي ضرورية لاستكمال علاجهم، وللأسف لكثرهم لايمكنهم توفيرها فتجد صحتهم متدهورة ولايستطيع ان يعيش حياته طبيعية مثل مرضى الكلى في الدول الاخرى الذين يمارسون حياتهم طبيعية لتوفر كل سبل العلاج لديهم.

(تعقيم الاجهزة)

ورغم الزحمة الشديدة الذي يعانيها مراكز الكلى .. فهناك ثمة اموراً يجب الانتباه اليه من اجل سلامة صحة مرضى الكلى وهي تعقيم اجهزة الغسيل بين كل مريض ومريض .. فهناك حالات اصيبت بمرض فيروس الكبد بي وسي في مركز الحديدة حسب ما افاد به امين جمعية الرحمة بسبب عدم التعقيم وعدم تواجد مختبرات مركزية لاجراء الفحوصات اللازمة للمرضى بشكل دوري للتأكد من سلامة او عدم سلامته من فيروس الكبد سي وبي.

حيث تقول نتائج المسح الميداني الذي قامت بها جمعية الرحمة عن عدد الذين انتقل لهم فيروس الكبد بي وسي بعد عملية الغسيل من مراكز الغسيل بشكل عام ، بلغ ٢٩٢ حالة اصيب بفيروس سي و١٠٧ حالة اصيب بفيروس بي ، و٤٩ حالة اصيبوا بفيروس سي وبي !!!

ويؤكد د/ محمد عبدالسلام الشاعر استشاري باطنية وكلى في مستشفى الثورة : انه لابد ان يتعقم جهاز الغسيل بين كل مريض واخر تعقيم سريع ، ثم اسبوعياً يتعقم تعقيم عام وهذا غير مكلف وانما يحتاج الى حرص ومتابعة.

وكما يجب اجراء الفحوصات المخبرية ومتابعتها بشكل دوري كل ثلاثة اشهر للتأكد من خلو فيروس بي او سي، لاننا نقسم اجهزة غسيل الكلى الى ثلاثة اصناف من المرضى وهم :

المرضى الغير مصابين بفيروس بي ولا سي وهو النوع النكتف (سالب) والمرضى المصابين بفيروس سي وهو النوع البوستف (موجب) والمرضى المصابين بفيروس بي وهو ايضاً بوستف (موجب) .

وتتوزع الاجهزة الى هذه الثلاثة الاصناف من المرضى ، ويمكن للمريض الذي كان مصاب بفيروس بي وشفي منه ان يستخدم الجهاز للمرضى غير المصابين بفيروس الكبد السي والبي (السالب) ، لذا مهم جداً عمل فحص دوري كل ثلاثة اشهر حتى لايحمل المريض السليم فيروس الكبد بسبب استخدامه الجهاز الخاص بمرضى المصابين بالفيروس نفسه ، ولكن عندنا لايجري الفحص الدوري ولذا يمكن للمريض الذي كان مصاب بالفيروس الكبد وشفي عنه ان يستمر بنفس الجهاز المخصص لمرضى المصابين بفيروس الكبد ، واحياناً تكون الفحوصات التي تجري خارج المستشفى غير دقيقة ويستخدم المريض المصاب بفيروس الكبد الجهاز السليم النوع النكتف (السالب) المخصص للمرضى السليمين من فيروس الكبد سي وبي.

واحياناً يكون سبب انتقال فيروس الكبد عبر التعامل اليدوي من المرض الى المريض فقد يستخدم المرض او الدكتور نفس القفازات لمريض اخر وينتقل من خلاله الفيروس فالمفروض ان يستخدم لكل مريض قفازات خاصة به حتى لاتنتقل الفيروسات المعدية من مريض الى آخر .